

المنظمة العربية للتنمية الإدارية

المؤتمر السنوي العام الخامس عشر

"الأجندة التنموية لما بعد 2015 في الدول العربية"

15-17 ديسمبر (كانون الأول) 2015

القاهرة- جمهورية مصر العربية

رؤية عربيّة

في أعقاب الاضطرابات في المنطقة

كلمة

سعادة الدكتور طلال أبوغزالة

مجموعة طلال أبوغزالة

عمّان - المملكة الأردنيّة الهاشميّة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، الدكتور نبيل العربي

سعادة المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، الدكتور ناصر القحطاني

أصحاب الدولة والمعالي والسعادة

الحضور الكريم.

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ:

يُسْعِدُنِي أَنْ نَبْدَأَ أَعْمَالَ هَذَا الْمَوْثَرِ وَنَحْنُ نَنْطَلِعُ إِلَى حَقْبَةِ جَدِيدَةٍ مِنْ مَسْتَقْبَلِ التَّنْمِيَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى الْمَدَى الْقَرِيبِ، وَفَقَّ أَجْنَدَةُ تَنْمُوِيَةٍ لِمَا بَعْدَ عَامِ 2015، وَأَنْ أَغْتَمَّ هَذِهِ الْمُنَاسِبَةَ لِأَحْيِي جَمِيعِ الْعَامِلِينَ فِي الْأَمَانَةِ الْعَامَّةِ لْجَامِعَةِ الدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَجْهَزَتَهَا، بِقِيَادَةِ الْأَمِينِ الْعَامِ لِلْجَامِعَةِ مَعَالِي الْأَخِ الدَّكْتُورِ نَبِيلِ الْعَرَبِيِّ؛ عَلَى جَهْدِهِمُ الدَّوُوبَةِ وَمَسَاعِيهِمُ الْحَثِيثَةَ لِتَوْثِيقِ أَوَاصِرِ التَّعَاوُنِ الْعَرَبِيِّ فِي مَخْتَلَفِ الْمَجَالَاتِ، وَمَنْ أَجَلِ عَمَلٍ عَرَبِيٍّ مَشْتَرَكٍ نَطْمَحُ إِلَيْهِ جَمِيعًا، وَيُحَقِّقُ آمَالَ أُمَّتِنَا وَأَجْيَالِهَا فِي تَجَاوُزِ حَالَاتِ الضَّعْفِ وَالتَّرَاجُعِ فِي الْأَدَاءِ التَّنْمُوِيِّ وَالِاِقْتِصَادِيِّ، أَيًّا كَانَتْ مَسْتَوِيَاتِهِ، وَلَا سِيْمَا فِي هَذِهِ الْحَقْبَةِ الدَّقِيقَةِ الَّتِي عَشْنَاهَا وَنَعِيشُهَا مِنْ تَارِيخِنَا الْمُعَاَصِرِ، بِكُلِّ مَا لَهَا مِنْ تَدَاعِيَاتٍ وَتَأَثِيرَاتٍ عَلَى التَّنْمِيَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَبِمَا تَنْطَوِي عَلَيْهِ مِنْ إِشْكَالَاتٍ وَتَحْدِيَّاتٍ، وَأَيْضًا بِمَا تَكْتَنِفُهُ مِنْ فُرُصٍ وَمَوْشِرَاتٍ، نَأْمَلُ وَنَعْمَلُ مِنْ أَجْلِ اسْتِثْمَارِهَا وَتَعْظِيمِهَا.

وَالشُّكْرُ الْجَزِيلُ لِلْمُنْظَمَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِلتَّنْمِيَةِ الْإِدَارِيَّةِ، وَمَدِيرِهَا الْعَامِ سَعَادَةَ الْأَخِ الدَّكْتُورِ نَاصِرِ الْقَحْطَانِيِّ، وَاللَّجْنَةِ الْمُنْظَمَةِ وَسُكْرَتَارِيَّتِهَا التَّنْفِيزِيَّةِ عَلَى حُسْنِ التَّنْظِيمِ وَالِاسْتِقْبَالِ وَالضِّيَافَةِ. لَقَدْ أَصْبَحَ هَذَا الْمَوْثَرُ بِدَوْرَاتِهِ الْمُتَعَاقِبَةَ حَلْقَةً مَهْمَةً فِي مَرَاجَعَةِ وَدِرَاسَةِ السِّيَاسَاتِ التَّنْمُوِيَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَنَمَازِجِهَا، وَاسْتِرَاطِيَجِيَّاتِ النُّهُوضِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالِاِقْتِصَادِيِّ، وَاسْتِشْرَافِ آفَاقِ الْمَسْتَقْبَلِ لِتَّنْمِيَةِ مَسْتَدَامَةٍ تَقُومُ عَلَى التَّعَاوُنِ وَالتَّكَامُلِ الْعَرَبِيِّ الْمُنْشُودِ.

لقد أظهرت الأحداث في منطقتنا العربيّة خلال السنوات الخمس الأخيرة، ومنذ بداية الاضطرابات التي شهدتها المنطقة في ما سُمّي "الربيع العربي"، حدّة الأزمة أو بالأحرى تفاقم حدة الأزمات التي تعانيها الاقتصادات في بلداننا، وتداعيات أداؤها سلبيًا على الأوضاع الاجتماعية والسياسية وانعكاساتها على المنطقة ككل، مما دعا إلى إعادة النظر في مسيرة الإصلاح والتنمية، وإلى مراجعة الهياكل والسياسات الاقتصادية، لكشف مواطن القصور والخلل، التي كانت في مقدمة نشوب تلك الاضطرابات، وأوعية شرارات التحدي المستفحلة في الواقع الإنساني والحياتي العربي.

إنّ ما حدث، على تباين أبعاده، ليس محصورًا في فترة الاضطرابات العربيّة وما كشفت عنه؛ بل هو سياقٌ من اختلالاتٍ متراكمة في الأوضاع الاقتصادية العربيّة عمومًا، خاصة خلال العقدين الأخيرين. ومن هنا يُطرح السؤال: هل كانت تلك الأحداث فرصة أم نعمة؟ وإذا كانت فرصة فكيف يمكن اغتنامها لإحداث تغييرات جذرية وتبني سياسات إصلاحية حقيقية في المجالات كافة، وإعادة بناء جسور الثقة في الاقتصادات المتأثرة بالاضطرابات خلال السنوات الأخيرة، سواءً كان تأثيرها بشكلٍ مباشر أم غير مباشر؟

هذا السؤال نفسه هو الذي طرحناه في مجموعة طلال أبو غزالة بالأردن، في خضم المرحلة التي شهد العالم العربيّ نتائجها من خلال تداعيات الربيع العربيّ، وحاولنا الإجابة عنه بصياغة رؤية شمولية بعيدة المدى، شارك فيها فريق من الخبراء والاختصاصيين في حقولٍ متنوعة؛ بمن فيهم الاقتصاديين والماليين العرب.

ومع تمسّكنا بالنظرة المتفائلة لرسم المستقبل، فإن التشخيص الواقعي للوضع الاقتصادي العربيّ، لا بد أن يستند إلى فرص الإصلاح الحقيقية، وواقعية التصدي للتحديات على أسس استراتيجية، وجدوى التفكير بكتلة اقتصادية عربيّة قائمة على التكامل بين أقطارنا، تُخرجنا من حالة الانكفاء القطريّ والتفكك إلى أفق نهضة نوعية، اقتصاديًا واجتماعيًا، وتكوين كيان اقتصادي عربيّ مؤثر في محيط العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، وقادر على المنافسة الندية وسط عالمٍ تغطّي قاراته تكتلات اقتصادية دولية قوية.

إن هذه الرؤية المُنادية بسياسات إصلاحية حقيقية لتوفير بنية اقتصادية متينة، وهيكلي اقتصادي متميز يتسم بالتنافسية، لتؤكد أن ذلك لا يتم من دون تحقيق التكامل الاقتصادي، والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية، وإيجاد نهج موحد لآليات التعاون العربي المشترك، بما يؤدي إلى الانفتاح الاقتصادي الكفوء، وبالتالي التدرج نحو اقتصاد المعرفة المُعتمَد على توظيف التكنولوجيا، ورعاية الإبداع والابتكار، وتعزيز رأس المال البشري بالتأهيل والتدريب لرفع الإنتاجية، وبالتالي تحقيق معدلات نمو إيجابية تنعكس على فئات المجتمع كافة وتحسين المستوى والظروف المعيشية للأفراد، والتخفيف أو التقليل من متلازمة الفقر والبطالة في المجتمعات العربية.

لكن، التصورات لما ينبغي أن يكون وما تحتاجه بلداننا لا يكفي وحده دون سياسات اقتصادية وخطط استراتيجية قابلة للتطبيق، والنظر من زوايا واسعة إلى إمكانات النهوض باقتصادات المنطقة العربية، وهنا يتطلب الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي يُعدّ الأساس الصلب لانطلاق المشروع التكاملي العربي. وفي هذا الإطار تركز الرؤية على ضمان نجاح تلك الإصلاحات بمشاركة الجميع (القطاعين العام والخاص، والمؤسسات والصناديق العربية، ومؤسسات المجتمع المدني)، بحيث يتم وضع برامج الإصلاحات الهيكلية وتطبيقها بشكل متدرج ووفق جدول زمني للإسراع في عملية التحوّل السياسي والاقتصادي.

إن مقومات التكامل الاقتصادي العربي، تعطينا مزيداً من الدافعية للوصول إلى هذا التكامل الذي قد لا يتوافر لمنطقة ومجتمعات أخرى في العالم بمثل ما يتوافر لدينا. فالوطن العربي تجمع شعوبه وحدة اللغة والتاريخ والبيئة الاجتماعية والجغرافيا المتصلة، وتمثل مساحته حوالي 10,2% من مساحة العالم بأسره، ويُقيم فيه 5% من سكان العالم، وتمتلك أقطاره موارد وثروات طبيعية متنوّعة، فضلاً عن رؤوس أموال بشرية ومادية كبيرة، وموقع جيوسراتيجي يتوسط قارات العالم.

ومن الضروري عند الأخذ بهذه المعطيات في الاعتبار، التأكيد بأن الرؤية الواضحة للحفاظ على الحرية الاقتصادية للمجتمعات، وتحقيق العدالة، وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد، ستنعكس حتماً على رفع مستوى المعيشة وزيادة معدلات النمو. يُضاف إلى ذلك تطوير شبكات النقل للربط بين الدول العربية، ومشاركة القطاع الخاص في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية والتعاون العربي المشترك، وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، ودعم وتعزيز البرامج الفنية والتسويقية في مجال زيادة تنافسية الصادرات الصناعية العربية والبحث عن أسواق جديدة لها، وتنويع الهيكل الإنتاجي في الدول العربية كأساس للتكامل الاقتصادي الإقليمي وتوفير بيئة أعمال إنتاجية

منافسة، مع استيعاب العمالة والمهارات العربية داخل الوطن العربي، وتفكيك الحواجز التجارية الإقليمية التي ما زالت تحول دون بناء أسواق تنافسية.

وكل هذا لا يمكن تحقيقه دون توافر الإرادة السياسية الجماعية للبلدان العربيّة، وإعادة الثقة بين هذه البلدان ومعالجة أسباب الخلافات بينها.

الأخوات والإخوة

لقد تأثر العمل العربيّ المشترك بتحولات وتطورات السياسة في عالمنا العربيّ على مدى عقودٍ طويلة، وجاءت ضغوطات التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للخارج لتعمق من السلبيات في أداء الاقتصاد العربيّ، متحالفةً في ذلك مع ضآلة حجم القطاع الصناعي، والتركيز على تصدير المواد الأولية، وتشابه الأنماط الإنتاجية بين دولنا، واختلاف درجات الانفتاح الاقتصادي، وتنوع الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية، وتباينات مستويات التعرف والإجراءات الجمركية، وتعقيد إجراءات النقل والعبور وارتفاع تكاليفهما، واختلاف المواصفات المعتمدة لدى الدول العربيّة، إضافة إلى صعوبة تنقل الأفراد ورؤوس الأموال، وصعوبة منح التأشيرات.

وجاءت مشكلتا الفقر والبطالة لتبرزوا الحاجة إلى دراسات تقييمية لسوق العمل العربيّ ومتطلباته، وضرورة التعاون بين الجهات المعنية لرسم سياسات المواءمة بين العرض والطلب، والتقليل من الاختناقات في بعض التخصصات أو الركود في البعض الآخر، وإصلاح منظومة التعليم لإيجاد مخرجات تتناسب وحاجات سوق العمل. ومن ثم تحقيق شكل من أشكال التكامل بين الدول العربيّة فيما يخص حاجتها من التخصصات والقوى العاملة، وإيجاد مصفوفات تُحدّث باستمرار للدول المصدرة للعمالة وتتناسب مع حاجات الدول المستوردة.

إن أبعاد مشكلتي الفقر والبطالة - كما تعلمون - هي بمثابة قنابل موقوتة، وتُعد من أخطر الأبعاد في تحديات الحاضر والمستقبل، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، وإنما على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية أيضًا، ولا بد لها من معالجات حثيثة على المستويات القُطرية والقومية، ذلك أن الدول العربيّة هي من بين الدول الأعلى في ارتفاع معدلات البطالة جراء ارتفاع معدلات النمو السكانيّ، وقد بلغت وفقًا لتقرير التنافسية العربيّة 17,5 مليون شخص عام 2012؛ وهذا يعادل ثلاثة أضعاف متوسط معدل البطالة في العالم الذي يبلغ حوالي 5,9% - حسب ما جاء في التقرير الاقتصادي العربيّ الموحد.

إن الرؤية التي قدمتها مجموعة طلال أبو غزالة تؤثر على أهميّة إعادة النظر في سياسات التنمية البشرية، وخاصة في الدول العربيّة الأقل نموًا، لرفع تصنيف هذه الدول إلى أعلى من المراتب المتوسطة (حسب تصنيف دليل التنمية البشرية)، وكذلك إيجاد الشراكات الفعالة بين الحكومات والقطاعات الخاصة لتخفيف العبء على الحكومات في إيجاد فرص العمل، ومساعدة الدول الأقل نموًا من الدول العربيّة المقتدرة ماليًا على توفير التدريب للقوى العاملة بما يتناسب وحاجات القطاعات الاقتصادية. ومن الضروري تفعيل الجانب التطبيقي والتدريبي في مراحل التعليم الأساسية لتعزيز المهارات العملية للأفراد، وبناء الشراكات الإقليمية لتطوير مبادرات "التدريب من أجل التوظيف"، وإزالة العوائق التشريعية أمام تشغيل الوافدين من العرب، والتركيز على الصناعات المكثفة في استخدام العمالة العربيّة، للتقليل من البطالة والاستفادة من الميزة التنافسية، وتعميق فلسفة المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص، التي نرى أن دورها التنموي على جانب كبير من الأهميّة، بما في ذلك مكافحة الفقر والبطالة.

أما في مجال التنمية المستدامة، فقد أكدت الرؤية على ضرورة التعاون والتبادل بين الدول العربيّة من أجل إنشاء المشاريع الكبرى المشتركة في البحث والتقييم والتطوير، وإعادة النظر في منظومة الطاقة البديلة (الشمس والرياح)، والطاقة غير المستغلّة (الصخر الزيتي)، وتحلية المياه، ومشاريع الحصاد المائي، وإنشاء السدود والخزانات المائية. وهذا يتطلّب إصلاح البنية التحتية في الدول العربيّة بجهود تعاونية أيضاً.

إن التنمية المستدامة ترتبط أيضاً بتطوير وتعزيز الأمن الغذائي العربيّ، وتلبية الحاجات المتزايدة من الغذاء في الدول العربيّة في ضوء ما تشهد من تطورات اقتصادية وديمقراطية، الأمر الذي يعني أن هنالك حاجة ملحة لتعزيز التعاون البيئي في مجال الاستثمار الزراعي، وتعزيز الإنتاج المحلي من المواد الغذائية لتقليل الاعتماد الكبير على الأسواق العالمية، والتعاون العربيّ لاستصلاح الأراضي الكبرى الصالحة للزراعة في الدول التي تمتلك ميزة نسبية في الإنتاج الزراعي، وبالتالي زيادة التنافسية والتصدير، والتقليل من فجوة الموارد ودعم موازين المدفوعات.

تعلمون أن العديد من دول العالم آخذة بالتوجه نحو الاقتصاديات المعتمدة على المعرفة والبيانات **Data Driven Economies** كركيزة للتطوير. وإن ضمان توفير البيانات الاقتصادية ذات النوعية والجودة العالية وضمن تحديثها، هو من أساسيات صياغة رؤيتنا المستقبلية، ومن أهم محاور بلورتها من خلال إيجاد قواعد بيانات للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للدول العربيّة،

لمساندة التنسيق المشترك وتوحيد العمل الإحصائي وتنميته، ومناقشة التطورات والخروج بدراسات مواكبة لحاجات هذه الدول.

السيدات والسادة

وإذا انتقلنا إلى قطاع التجارة الإلكترونية، نلاحظ النمو المتسارع في هذا القطاع، (الذي بلغ معدله في دول الخليج 300% عام 2012، و190% في منطقة الشرق الأوسط بين 2012-2013، وكانت التوقعات لقيمة المبيعات الإلكترونية في المنطقة بحلول هذا العام تؤثر على 15 مليار دولار. وهذا يقتضي تعزيز قطاع التجارة الإلكترونية وتوسعها في الدول العربية بحزمة من التشريعات والقوانين الناظمة، وإيجاد منظومة لتجانس الأنظمة الإلكترونية بين الدول العربية. كما يؤمل من القطاع المصرفي العربي أن يعمل على إيجاد الضمانات لزيادة الثقة بهذا النوع من التجارة والتعاملات البنكية الإلكترونية.

وفي مجال إصلاح القطاع الصحي وتطويره في الوطن العربي، تركّز رؤيتنا على جملة من الإصلاحات التطويرية الهادفة إلى تبادل الخبرات بين الدول العربية في هذا القطاع، من خلال إنشاء أكاديميات مشتركة للتعليم والتدريب، واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة مثل تقنية المؤتمرات عن بُعد **Virtual Conferences** لتبادل الخبرات؛ إضافة إلى تطوير شبكات معلومات وقواعد للبيانات الصحية في الدول العربية، وإجراء دراسات المقارنة بين هذه الدول للكشف عن الثغرات ومساعدة الدول على سدّها. غير أن المهم في نهاية المطاف النظر إلى أنظمة التأمين الصحي لتتناسب مع مستويات الدخل للمواطنين العرب ودعم الفئات الأقل حظاً، وتطوير قطاع الخدمات الصحية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من التجارب الناجحة، والاهتمام بنوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، من خلال تطبيق أنظمة ضبط الجودة.

السيدات والسادة

إن إيجاد سياسات تعليم عربيّة مشتركة، سيسهم بشكلٍ فعّال في إصلاح الأنظمة التعليمية في بلادنا العربيّة، ومكافحة مستويات الأمية المرتفعة في عدد من الدول العربيّة، والتي تعوق النمو الاقتصادي. كما أن العمل على إيجاد سياسات توظيف فعّالة تراعي التجانس بين مخرجات التعليم وأسواق العمل، ودراسة واقع سوق العمل العربيّ، يشكلان أساساً لتطوير التعليم، الذي ينبغي أن

يشمل إيجاد حاضنات تعليمية لأحدث التكنولوجيات تهدف إلى توطين التكنولوجيا، وإحداث تغيير نوعي في منهجية التعليم للخروج من نطاق التعليم التقليدي، والتحول إلى التعليم الإلكتروني، وإيجاد مراكز تدريب عربية تشجع الطلاب على الخروج من الإطار التقليدي إلى تنمية التفكير والتفكير الخلاق، وتطوير أساليب التعليم اللامنهجي.

وإذا كانت المعرفة وفقاً للنظريات الاقتصادية الحديثة تعد عنصراً من عناصر الإنتاج ومحفزاً للنمو الاقتصادي وتحسين عناصر الإنتاجية، فإن التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة Knowledge Assessment Methodology يتطلب أربعة عناصر أساسية (حسب منهجية البنك الدولي):

1- أنظمة اقتصادية ومؤسسية قوية

2- منظومة تعليمية تتمثل برأس المال البشري

3- بيئة للابتكار والإبداع

4- قطاع اتصالات وتكنولوجيا معلومات متطور.

وهذه المتطلبات يمكن للدول العربية تحقيقها عبر التعاون وبذل الجهود المشتركة لتنمية رأس المال البشري، واستخدام التقنيات الحديثة، وتحفيز الأفكار الخلاقة والإبداعية من خلال تحفيز الباحثين على الابتكار والتطوير، والاهتمام ببراءات الاختراع العربية وتسجيلها، وحماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بها من خلال آليات قانونية مشتركة وفعالة، وتطوير الأنظمة التعليمية، وتبني البرامج والأنشطة الإلكترونية (الحكومة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية)، ودعم ميزانيات البحث والتطوير، والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البحوث التطبيقية، ونشر تكنولوجيا المعلومات في القطاعات الاقتصادية.

إن اعتماد هياكل اقتصادات الدول العربية بشكل أساسي على الصناعات المتوسطة والصغيرة، يدعونا إلى التعاون ضمن استراتيجيات مشتركة لدعم هذه الصناعات، والحيلولة دون تلاشيها من السوق، لكونها تساهم في توفير فرص العمل وتعزيز الوضع الاقتصادي، والعمل على ادخالها في الاقتصاد الرسمي لضمان بقائها في السوق، من خلال الحوافز المناسبة وإيجاد البيئة التشريعية والتنظيمية لتحقيق ذلك. ومن الضروري أن يكون هنالك كيان عربي مشترك للنهوض بالصناعات

الناشئة، وإجراء دراسات تقييمية لأوضاعها من أجل حل مشكلاتها، ودراسة إمكانات توفير الدعم الفني والمالي لها، وتوفير تجمعات اقتصادية من هذه الشركات لتمكينها من الاستفادة من قوانين وتشريعات الاستثمار، والوصول إلى مراحل الصناعات ذات وفورات الحجم الكبير.

السيدات والسادة

ولدى الانتقال إلى موضوع الإصلاح الضريبي أو إصلاح الأنظمة الضريبية، الذي تؤكد الرؤية أهميّة تقليل الأعباء الضريبية من أجل تحفيز عجلة النمو الاقتصادي، وربط آثار الأنظمة الضريبية بالمستويات الاجتماعية، خاصة الضرائب التي يعد وعائها الضريبي الأفراد. إن تعاون الدول العربيّة في إيجاد بيئة ضريبية تتناسب وقدرات المواطنين، يضمن تحقيق عدالة توزيع المداخل بينهم، ويقلل من تركّز الثروات في أيدي فئات قليلة من المجتمع. عدا أن الدراسات المشتركة للأنظمة المالية والضريبية ومحاولة إصلاحها، سيتمكن من دراسة إمكانية تمويل عجوزات الموازنات للدول الأقل قدرة مالية من خلال صندوق دعم مالي بدلاً من الاعتماد على النظام الضريبي، وبالتالي حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن خلل النظام الضريبي، وتعزيز مؤشرات تلك الدول، وزيادة تنافسيتها، وتوطين الاستثمارات، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال بين الدول العربيّة.

وأختم الحديث إلى ما ورد في الرؤية المقدمة من مجموعة طلال أبو غزالة، [والتي تم طباعة نسخ كافية منها وسيتم توزيعها على حضراتكم]؛ بخصوص أهمية تكاتف الجهود العربيّة لتعزيز وتوفير المحتوى العربيّ الرقمي على الإنترنت، وتشجيع الباحثين والأكاديميين على استخدامه، وكذلك إثرائه من قبل الجامعات ومراكز البحث والتعليم العالي، لما في هذا من تشجيع البحث العلمي باللغة العربيّة. والأمل معقود على المنظمة العربيّة لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات بالتنسيق مع جامعة الدول العربيّة ووزارات الاتصالات في الدول العربيّة لتطوير هذا لقطاع وتحفيز السياسات المشتركة لتطوير المحتوى الرقمي العربي، وضمان استخدامه بالشكل الأمثل، والتعاون العربيّ لإيجاد مراكز ترجمة معتمدة لترجمة المحتوى العربيّ المكتوب بغير اللغة العربيّة وإتاحته للدارسين والباحثين والمهتمين، وتسجيل واستخدام الطاقات العربيّة لتعزيز استخدام اللغة العربيّة دولياً.

وأخيراً، فإن إيجاد آليات ملائمة لحماية الفئات الفقيرة والمتضررة من السياسات الاقتصادية، هو من أولويات حل جزء كبير من مشكلتي الفقر والبطالة؛ عبر دعم مباشر وغير مباشر تُسهم فيه

الدول النفطية؛ لتمكين هذه الفئات أن تكون فاعلة وقادرة على المساهمة في العملية الإنتاجية. ولا بد من سياسة عربية مشتركة لإعادة النظر في سياسات المعونة، وإنشاء جمعيات مشتركة لمساعدة الفئات الفقيرة في مجتمعاتنا العربيّة.

هذه معالم الرؤية التي قدمتها مجموعة طلال أبو غزالة لخطة عربيّة ومنظومة شاملة للإصلاح، وتجاوز تداعيات ما سمّي الربيع العربيّ، وتحقيق فرص التنمية والتشغيل للأجيال القادمة، وتوزيع ثمار التنمية على جميع البلدان العربيّة وكافة فئات المجتمع داخلها. وإن تبني استراتيجية عربيّة لضمان تحقيق معدل نمو للناتج المحليّ الإجماليّ، يفوق معدل النمو السكانيّ، وإنشاء بنك عربيّ للتعمير من شأنهما أن يضمننا تحقيق النمو المضطرد في مستويات المعيشة، وإيجاد فرص العمل، وتخفيض معدلات البطالة والبطالة المقنّعة، وتحقيق بيئة أسعار مستقرة، وتوازن في موازين المدفوعات الخارجيّة، فضلاً عن حماية البيئة والحفاظ على نوعية الحياة لأجيالنا القادمة.

أحييكم، وأشكر لكم حُسن إصغائكم، والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.